العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

هل تمنع الحسابات الإقليمية الحكومة اللبنانية من الانهيار

تنسيق روسي – أميركي للحفاظ على توازن القوى في لبنان

تبدي الدول الكبرى اهتماما بمنع زيادة التدهور في الأوضاع اللبنانية التي وصلت إلى مرحلة خطيرة جدا، ويظهر تحرك أميركي بالتنسيق مع روسيا لمنع حل الحكومة حديثة العهد، بالتوازي مع تأكيد فرنسا دعمها للقضاء اللبناني.

جهات مختلفة تدعم القادة اللبنانيين الكبار

بيروت – حملت مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية السفيرة فيكتوريا نولاند إلى لبنان الخميس، تأكيدات بأن بلادها تدعم تحقيق الإصلاحات وإجراء الانتخابات النيابية، وعدم سقوط الحكومة بعد أن وصلت التطورات الأخيرة في لبنان إلى مرحلة خطيرة.

ووصلت نولاند إلى بيروت قادمة من العاصمة الروسية موسكو، في مؤشر على وجود ترتيبات دولية بخصوص لبنان، واهتمام اللاعبين الدوليين ببقاء الوضع تحت السيطرة وألا تتجاوز الفوضى حد حل الحكومة الحديثة التي تواجه تحديات متزايدة يوما بعد يوم، في مقدمتها سطوة حزب الله وعرقلة تحقيق انفجار بيروت.

ويعتبر برنامج نولاند في لبنان فاعلا من ناحية لقائها بممثلين عن المجتمع المدني والقوى الساعية لإزاحة الطبقة السياسية الحالية، لكن اللافت للنظر هو محطتها في موسكو.

فيكتوريا نولاند

ما تعرضه إيران من دعم للبنان في الطاقة هو فرقعة إعلامية

وذكر مراقبون أن نولاند ناقشت في موسكو ملفات جديدة حول الوضع في سوريا والملف الإيراني، ومن الواضح أن هنالك ما يؤشر على وجود حراك جدّي حول سوريا أكثر من أي وقت مضى، وهو ما سينعكس بالضرورة على بنان ولو بطريقة غير مباشرة، ويأمل المسؤولون في لبنان أن يساهم ذلك بالحد من الفوضى المتفشية في البلاد.

وأفادت مصادر بأن اللقاءات الروسية – الإيرانية في الفترة الأخيرة، أبلغ خلالها المسؤولون الروس الإيرانيين بأنّ السماح بتفاقم الفوضى في لبنان سيؤذي مصالح روسيا في سوريا. والرسالة كانت واضحة بضرورة إبقاء الوضع في لبنان تحت سقف محدّد، وإلّا ستضطر روسيا إلى حماية مصالحها.

وتبدو زيارة نولاند مهمّة، خصوصا في محطتها الروسية التي يأمل البعض أن تؤثر على الملف اللبناني ولو بطريقة غير مباشرة. وتعتبر روسيا أنها وجدت في لبنان الأرضية السهلة في المنطقة لتعويض نسبي لخسارتها حليفين مهمين في الشرق الأوسط هما ليبيا والعراق، خصوصا أن القوى الداخلية المتنافسة تبحث عن نظام دولي جديد، وتحاول روسيا إبراز نفسها كلاعب فاعل في لبنان، لاسيما بالنظر إلى علاقتها مع إيران وإمكانية التأثير على حزب الله.

وأعربت نولاند عن استعداد بلادها للعمل مع المجتمع الدولي والصناديق المالية لتقديم الدعم المطلوب للبنان، وشددت خلال لقائها الرئيس اللبناني ميشال عون على "وقوف الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب لبنان لمساعدته على مواجهة التحديات الراهنة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية".

وقد ساهمت الولايات المتحدة بتسهيل مشروع خط الغاز من مصر إلى لبنان مرورا بالأردن وسوريا، وهو إجراء حيوي للبنان الغارق في العتمة والمهدّد بالتحلل الكامل وزوال ما تبقّى من هيكل الدولة، حيث نال هذا الخط إعفاء أميركيا غير مكتوب من عقوبات قانون قيصر.

ويشير متابعون إلى أن هذا الخط تلقى دعما باعتباره قضية إنسانية، لكن خلفيته سياسية ولها علاقة بالمرحلة المقبلة أو مرحلة ما بعد الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران.

وحملت زيارة نولاند أيضا دعما ماليا للجيش اللبناني في بادرة لافتة تؤكد دعم الولايات المتحدة للحكومة وجيشها، وعدم ترك البلاد رهينة لحزب الله، وقالت إن الولايات المتحدة ستقدم دعما إضافيا قدره 67 مليون دولار للجيش اللبناني. وأضافت نولاند أن أحد الحلول لأزمة الطاقة التي تعكف عليها واشنطن مع السلطات اللبنانية يشمل البنك الدولي ودعما إنسانيا، قائلة إن ما تعرضه إيران من دعم للبنان في مجال الطاقة إنما هو محض "فرقعة إعلامية".

وأكد الرئيس عون أن "الحكومة الجديدة ستجري مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة لبنان في عملية النهوض الاقتصادي، بالتزامن مع إجراء إصلاحات وإطلاق إعادة إعمار مرفأ بيروت والاهتمام بتأمين الطاقة وتطوير الإدارة والقوانين الإصلاحية اللازمة".

ولفت عون إلى أن "الانتخابات النيابية ستجرى في موعدها بكل حرية وشفافية وديمقراطية"، مشيرا إلى "ضرورة مساعدة لبنان على مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها في هذه المرحلة، والتي انعكست على الأوضاع المعيشية للمواطنين وأثرت على سعر العملة الوطنية".

وشدد عون أمام المسؤولة الأميركية "على أن تأمين الطاقة الكهربائية له أولوية، بالتزامن مع تأهيل المرفأ الذي يشكل الشريان الأساسي للاقتصاد الوطني".

وألقى عون بمسؤولية الأزمة والفوضى المتصاعدة على الظروف الخارجية، متجاهلا مسؤولية القوى السياسية، عازيا "الأسباب التي أدت إلى الوصول بالبلاد إلى هذا الوضع الاقتصادي والمالي الصعب، لاسيما إلى الحرب السورية والحصار الذي فرض على لبنان نتيجة إقفال الحدود، ونزوح أكثر من مليون و500 ألف نازح سوري إلى لبنان، فضلا عن انتشار وباء كورونا ثم انفجار المرفأ".

وأبلغ عون السفيرة نولاند بأن "لبنان راغب في معاودة المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل من أجل ترسيم الحدود الجنوبية البحرية، لاستكمال عملية التنقيب عن النفط والغاز في مياهه الإقليمية، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق النهوض الاقتصادي للبلاد".

وأكدت فرنسا دعمها لتحقيق انفجار مرفأ بيروت، رافضة عرقلة القوى السياسية للتحقيق، وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية الخميس إنه لا بد أن يكون القضاء اللبناني قادرا على التحقيق في انفجار مرفأ بيروت بطريقة مستقلة ومحايدة.

وشددت المتحدثة على أنه "يجب على السلطات اللبنانية أن تدعم هذا التحقيق بالكامل".

ورفضت الغرفة الأولى لدى محكمة التمييز المدنية في لبنان أحدث شكوى مقدمة ضد قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار، مما يسمح له باستئناف العمل في التحقيق.

وكان القاضي طارق بيطار علق الثلاثاء وللمرة الثالثة تحقيقه في الانفجار، بعد تبلغه دعوى تقدم بها الوزيران السابقان علي حسن خليل وغازي زعيتر، المقربان من حزب الله وحركة أمل، يطلبان من خلالها نقل القضية إلى قاض آخر.

صراع مكتبي جماعة الإخوان في لندن وإسطنبول ينهي «التعايش الحرج»

القاهرة – دخل الصراع بين ما يعرف بمكتبي لندن وإسطنبول داخل جماعة الإخوان المسلمين مرحلة جديدة بعد قيام أنصار كل جبهة بعزل قائد الجبهة المضادة، في محاولة للسيطرة على هياكل جماعة بدأت تئن من كثافة الفراغ السياسي والضربات القاسية التي تلقتها على أيدي أجهزة الأمن المصرية.

وشهدت خلافات الجماعة تطورات مهمة وجرى تبادل قرارات الفصل بين قياداتها، حيث قرر القائم بأعمال مرشد الجماعة إبراهيم منير الذي يقود جبهة لندن الأربعاء بفصل الأعضاء الستة نهائيا، بعد وقت قصير من إحالتهم للتحقيق، بزعامة محمود حسين الذي يقود جبهة إسطنبول.

وأكد المتحدث باسم الجماعة طلعت فهمي، المحسوب على جبهة حسين، في شريط مصور عبر تيلغرام بُث الأربعاء، أن مجلس شورى الجماعة قرر "عزل منير كقائم بأعمال الجماعة مع بقائه في التكليفات الخارجية الموكلة إليه".

ورد منير على هذه الخطوة في شريط مصور أيضا أذاعه مساء الأربعاء، معتبرا القرار الذي اتخذ في حقه "باطلا لمخالفته اللائحة وخروجه من غير ذي صفة"، وأن من أسهم فيه "أخرج نفسه من الجماعة.. وهو والعدم سواء".

ونشر الموقع الإلكتروني الرسمي للجماعة بيانا بتوقيع الإخوان تضمن موافقة 84 في المئة من أعضاء مجلس الشورى العام على عزل منير، ووافق 78 في المئة من الأعضاء على إلغاء هيئة كان يترأسها كبديل عن مكتب الإرشاد.

وقال الباحث في شؤون الحركات الإسلامية أحمد سلطان لـ"العرب" إن صراع قادة الإخوان في مكتبي لندن وإسطنبول يندرج تحت بند التنافس الجيوسياسي بين قوى إقليمية ودولية توظف هذه الجماعة في تحقيق أهدافها وتعزيز مصالحها.

وأضاف أن الصراع شهد تطورا مثيرا، فهذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها مجموعة من قيادات الإخوان عزل القائم بأعمال المرشد العام، وهي خطوة نوعية في تاريخ الجماعة، فقد فشلت فيها مجموعات تمردت على المرشد الثاني حسن الهضيبي عام 1953، مع أنهم حاصروا منزله وهددوه وسيطروا على المقر الرئيسي للجماعة لبضعة ساعات، لكن الصف الإخواني العام لم يتحالف معهم.

ويحاول كل طرف من أطراف الإخوان الآن إثبات أنه يمثل القيادة الشرعية كي يظل متحكما ومسيطرا على موارد الجماعة ويوظفها لخدمته وخدمة أنصاره، دون النظر إلى الواقع الصعب الذي يعيشه الإخوان ما تبقى منه على مستويات عديدة.

وأكد أحمد سلطان في تصريح لـ"العرب" أن ما يوصف بـ"التعايش الحرج" الذي كان بين تيارات الإخوان القيادية قد انتهت فصوله، وأصبحت الجماعة منقسمة على ذاتها بصورة قد يصعب معها لم شمل الجماعة أو إعادة اللحمة بين مكوناتها الداخلية مرة أخرى، لأن جماعة الإخوان تعاني من عيوب جوهرية في أصل بنائها الهيكلي.

وكانت الكثير من العيوب مطمورة داخلها بفعل عوامل عدة منها سيطرة مجموعة "التنظيم القطبي – السري" عليها، وعدم سماحهم ببروز الخلافات أمام الرأي العام، لكن ما حدث أن حالة السيولة التي دخلتها الجماعة منذ صيف عام 2013 وما صاحبها من تداعيات سياسية وأمنية في مصر على هياكلها، أدت إلى تغيرات دراماتيكية، حتى وصل الأمر إلى ما هو عليه الآن من صراع علني على جسم التنظيم الواهن.

وتزعم كل مجموعة صحة موقفها عبر بيانات رسمية وأنه صادر عن مجلس شورى الجماعة العام الذي يعد أعلى هيئة تشريعية ورقابية دون أن يذكر أنصار منير أو حسين من هم أعضاء المجلس الذين تضامنوا معه.

ويؤكد الواقع العملي أن عددا كبيرا من مجلس شورى الجماعة قيد الاعتقال أو الوفاة أو الهروب وعدم التأثير، ولم يتبق من أعضائه، حسب معلومات الباحث أحمد سلطان، سوى 23 عضوا فاعلا من أصل 117 إجمالي عدد الأعضاء قبل يوليو 2013.

أحمد سلطان

الجماعة منقسمة على ذاتها بصورة يصعب معها لم الشمل

ويسعى كل فريق لكسب الأنصار وحشد الحلفاء من داخل قيادات الجماعة المصرية ومؤسساتها التابعة لها داخل مدينة إسطنبول، ومن ينجح في ضم مجموعات إلى صفه سوف يحسم هذا الصراع القيادي غير المسبوق في تاريخ الإخوان.

وعصفت أزمة داخلية بجماعة الإخوان في منتصف سبتمبر الماضي حول انتخابات أُجريت في منطقة الفاتح بإسطنبول شككت فيها جبهة حسين التي أوقف منير عددا من أعضائها ودافع عن صحتها وشرعية نتائج الانتخابات التي أدت إلى خسارة شخصيات محسوبة على ما يعرف بجبهة "إسطنبول".

وفتحت الردود والردود المضادة بين جبهتي لندن وإسطنبول المجال نحو اتساع نطاق الصراع بينهما، خاصة مع دخول الشباب خط الأزمة عقب التطورات التي حدثت في العلاقات بين تركيا ومصر، وما يمكن أن تفضي إليه من تطورات إيجابية.

وكان منير أصدر بيانا، قال فيه إن حسين الأمين العام السابق للجماعة خارج عن التنظيم، هو وكل من مدحت الحداد ومحمد عبدالوهاب وهمام علي يوسف ورجب البنا وممدوح مبروك.

ورفض حسين تسليم الملفات الإدارية إلى اللجنة الإدارية المنتخبة، وأبرزها ملف التمويل المالي، ووظف بعض وسائل الإعلام التي يسيطر عليها مثل شبكة وطن الفضائية، وإخوان أون لاين، وبعض حسابات الجماعة الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، وغالبية اللجان الإلكترونية.

وصورت كل مجموعة الطرف الآخر على أنه عدو للجماعة ويضر بمصالحها السياسية، وخارج على القانون ولا ينصاع إلى اللوائح الداخلية التي تنظم العمل بها، ويريد تفكيكها لحسابات شخصية، في إشارة إلى أن المعركة مستمرة.

وجرى تنصيب منير منذ نحو عام قائما بعمل مرشد الإخوان بعد اعتقال محمود عزت في مصر، وألغيت الأمانة العامة التي كان يرأسها حسين، وتم تشكيل لجنة إدارية معاونة تحت رئاسته، ضمت في عضويتها الأمين العام السابق وست قيادات آخرين، هم محيي الدين الزايط وحلمي الجزار وأحمد شوشة ومصطفى المغير ومحمد عبدالمعطي الجزار ومدحت الحداد.

طلعت فهمي ناطق باسم جناح في الجماعة وليس الجميع

«سرايا القدس» تجر غزة إلى حرب جديدة وسط جهود إعادة الإعمار

غزة – أعلنت "سرايا القدس"، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، الخميس حالة النفير العام وأنها على أتمّ الاستعداد ورهن الإشارة، بعد تصريح زعيمها بأنه مستعد لمحاربة إسرائيل من أجل مساندة أسرى حركته في السجون.

وقالت السرايا وفقا لما نقلته وكالة "معا" الفلسطينية "تلقينا في سرايا القدس تصريحا للأمين العام القائد زياد النخالة حول ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال بمسؤولية عالية، وعليه نعلن النفير العام".

وذكر النخالة في تصريح صحافي أن "حركة الجهاد لن تترك أبناءها في السجون الصهيونية ضحايا بين أيدي العدو، وعليه سنقف معهم ونساندهم بكل ما نملك، حتى لو استدعى ذلك أن نذهب للحرب من أجلهم".

وأضاف "لن يمنعنا عن ذلك (الحرب) أي اتفاقيات أو أي اعتبارات أخرى".

ومن شأن هذه التحركات أن تدخل قطاع غزة في حرب جديدة، وتصطدم بمحاولة حركة حماس التوصّل -بوساطة مصرية- إلى تفاهمات بشأن التهدئة في القطاع وإفساح المجال لإعادة الإعمار.

زياد النخالة

لن يمنعنا من الذهاب إلى الحرب أي اتفاق أو أي اعتبار آخر

وتلقى جهاز المخابرات المصرية من حركة حماس تعهدات "قوية وجادة" لدعم التحرك في عدة ملفات على رأسها صفقة التبادل وتثبيت التهدئة في قطاع غزة، حسب ما أكده مصدر مصري رفيع المستوى.

وأفادت هيئة البث الإسرائيلي بأن وفد غزة المتواجد في القاهرة اتفق مع المسؤولين المصريين على جملة من القضايا الخاصة بعملية إعادة إعمار قطاع غزة ، ومن أبرزها البدء بالتحضير لإنشاء المدينة السكنية الأولى غرب حي العطاطرة في بيت لاهيا.

وقال رئيس اللجنة الحكومية لإعمار غزة ناجي سرحان إن الطرفين اتفقا أيضا على تشغيل أكبر قدر من شركات المقاولات المحلية، وإدخال كافة المواد اللازمة للإعمار من معبر رفح البري، وذلك لضمان تشغيل المصانع المحلية وتقديم تسهيلات لتنقل المقاولين ورجال الأعمال عبر معبر رفح.

لكن التصعيد والنفير الذي أعلنت عنه سرايا القدس يجهضان جميع هذه الجهود، ورغم أن حركة حماس لم تعلق حتى الآن على الإعلان إلا أن الأنظار تتجه إليها، والسؤال المطروح: ماذا سيكون موقفها؟ لاسيما أنها قامت في سبتمبر الماضي باعتقال عناصر من سرايا القدس كانوا في طريقهم لإطلاق صواريخ ردًا على إعادة اعتقال إسرائيل الأسرى الستة الفارين من سجن جلبوع، والذين ينتمي أغلبهم إلى حركة الجهاد.

ورأى محللون أن اعتقال عناصر من حركة الجهاد على يد حماس يبرهن على حالة التوتر بين حركة حماس وإيران، بسبب رغبة الحركة في العودة إلى الدور العربي رغم التفاهم والعلاقة الوطيدة بين الجهاد وإيران، بالإضافة إلى أن حماس تريد أن تؤكد للعالم أنها لا تزال اللاعب الرئيسي في قطاع غزة والمسيطر على مفاصل الأمور داخل القطاع.

وكانت مصر قد رعت في الحادي والعشرين من مايو الماضي اتفاقا للتهدئة بين الفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة على رأسها حماس وبين إسرائيل أنهى جولة توتر دامت 11 يوما.

وتزامنا مع زيارة وفد حماس تواجد ممثلون عن القطاع الخاص الفلسطيني في القاهرة والتقوا مسؤولين مصريين ونظراءهم في القطاع الخاص المصري لبحث عدة قضايا اقتصادية بين الجانبين.

وأعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مايو الماضي عن دعم مصري عاجل بمبلغ 500 مليون دولار لصالح الإعمار في غزة، بمشاركة وتنفيذ شركات مصرية متخصصة.